نصف مليون سوري بريف دمشق تحت تهديد الجوع والحصار

«جيش الفتح» يكبد النظام خسائر كبيرة بإدلب

جيش الفتح كبد النظام خسائر كبيرة

دمشق – «وكالات»: أعلنت حركة أحرار الشام الإسلامية التابعة لجيش الفتح عن بدء عملية عسكرية واسعة ضد قوات النظام السوري والمليشيات الشيعية المساندة له داخل بلدة الفوعة الموالية للنظام بريف إدلب، وتمكنت الحركة من تفجير نفق بطول 350 مترا تحت معاقل النظام في البلدة، مما أدى لمقتل العشرات بحسب قادة في جيش الفتح.

وتمكنت قوات جيش الفتح من نسف معاقل قوات النظام في دير الزغب غرب الفوعة بعربة بي ام بي، مُسيّرة عن بعد، مما أدى لمقتل اكثر من عشرين عنصرا من قوات النظام.

وفي بلدة الفوعة ايضا أدى استهداف أحد الميدانيين لمقتل خمسة مسلحين من قوات النظام والمليشيات المساندة له، فضلا عن تدمير المبنى.

وقال القيادي في حركة أحرار الشام ابو عبد الرحمن إن تفجير النفق كان مخططا له مسبقا، ليتم استهداف اكبر عدد من عناصر النظام والمليشيات الموالية له، مشيرا إلى أن المليشيات فقدت العشرات من مقاتليها ما بين تفجير النفق والسيارة التي تم تسييرها عن بعد.

وأضاف ابو عبد الرحمن انهم استهدفوا مواقع قوات النظام بعشرات القذائف الصاروخية والمدافع المحلية الصنع جهنم، بهدف اقتحام المواقع التي تسيطر عليها المليشيات والتقدم للسيطرة على بلدة الفوعة.

وتقع بلدة الفوعة، في القسم الشمالي الغربي من سوريا، وتبعد حوالي ثمانية كيلومترات إلى الشرق من مدينة إدلب. وتعد الفوعة وكفريا بلدتين موالیتين للنظام السوري، كما تعتبرهما المعارضة المسلحة مركزا للمقاتلين القادمين من إيران ولبنان، فضلا عن كونهما خزانا بشريا، يرفد النظام بمئات المقاتلين في صفوفه.

وقد أعلنت حركة أحرار الشام عن إجرائها مفاوضات مع الوفد الإيراني لوقف المعارك في بلدتي الفوعة وكفريا مقابل وقف الحملة الجوية على بلدة الزبداني، ولكن الحركة انسحبت من المفاوضات بسبب ما قالت إنه تعنت الوفد الإيراني بطلباته بتغيير ديموغرافية الزبداني، وتهجير أهلها مقابل خروج آمن لأهالي كفريا والفوعة.

وقال الناشط الإعلامي عمر الناصر إنهم أطلقوا حملة الفوعة مقابل الزبداني من أجل الضغط على قوات النظام والمليشيات الإيرانية بوقف حملتها الهمجية على مدينة الزبداني، وتهديدهم بأن مصير الفوعة وكفريا مرتبط بمصير أهالي الزبداني. وأضاف الناصر أن جيش الفتح لن يتوقف عن القصف والهجوم على هاتين البلدتين حتى السيطرة الكاملة عليهما، مشيرا إلى أن المليشيات تعيش في حالة استنزاف مستمر بسبب قطع الإمداد في الذخيرة والمواد الغذائية، بعد الحصار الخانق الذي يفرضه جيش الفتح عليهم.

ويذكر أن قوات المعارضة المسلحة أعلنت عن عدة معارك سابقة للسيطرة على هاتين البلدتين، ولكنها باءت بالفشل بسبب القصف المكثف الذي يستخدمه الطيران الحربي على مواقع المعارضة.

ويهدد شبح الحصار والجوع مدينتي قدسيا والهامة في الريف الدمشقي، حيث تفرض قوات الأسد، لليوم التاسع عشر على التوالي، حصاراً خانقاً على المدينتين.

يأتي هذا فيما أعلنت فصائل المعارضة سيطرتها على قرى وبلدات جديدة في سهل الغاب بريف حماة، بعد انسحاب قوات النظام والمليشيات المرافقة لها منها.

واستمرت المعارك التي سبقت انسحاب قوات النظام من المنطقة عدة أيام، تكبدت خلالها قوات النظام مئات القتلى والجرحى، وفشلت في استعادة المواقع الهامة التي سيطر عليها مقاتلو المعارضة.

بعد زيارات رسمية.. أم العقيد القتيل: «ابني فداء للرئيس»

العقيد حسان الشيخ الذي تمت تصفيته على يد سليمان هلال الأسد

وتسببت الاشتباكات في المنطقة بإصابة العقيد سهيل الحسن الذي يقود قوات النظام في المنطقة إصابات طفيفة باليد والرأس، ومقتل اثنين من أهم قادة قواته.

وفي تطور جديد حول قضية العقيد المهندس حسان الشيخ، والذي قتله سليمان هلال الأسد، من أبناء عمومة رئيس النظام السوري، صرّحت أم الضابط القتيل لوسائل الإعلام أنها تعتبر مقتل ابنها «فداء للرئيس بشار».

وجاء تصريح أم الضابط القتيل، بعد زيارة لمحافظ اللاذقية لتقديم واجب العزاء، حيث حمّلته الأم رسالة إلى رئيس النظام السوري قائلة: «قل للرئيس بشار إن ابني فداء له ولسوريا»، بينما صرحت ابنته أن الرئيس وعدهم بمحاكمة عادلة.

وتأتي تصريحات الأم التي ركزت عليها وسائل الإعلام السورية، خصوصا منها ما يتعلق بأن موت ابنها «فداء للرئيس»، بعد زيارة وفود رسمية مختلفة إلى بيت القتيل، حيث عرف في هذا المجال أن كثيرا من الشخصيات التي قدمت التعازي، كانت تركز على فكرة «الفتنة ومحاربتها»، وأنه على الرغم «من المصيبة بمقتل الضابط بدم بارد» إلا أنه «يتوجب محاربة الفتنة» وعدم الانجرار «وراء أعداء الأمة»!

وكان القصد من تلك «العناوين» التي ركزت عليها بعض الشخصيات الرسمية، وشبه الرسمية، هو «تخليص» رئيس النظام من «الحرج البالغ» الذي وقع فيه جراء «انكشافه على بيئته الحاضنة»، حيث يقوم واحد من أفراد عائلته بتصفية ضابط، وعلنا، دون أن «يقلق» من المحاسبة، بسبب الدعم اللامحدود الذي «أولاه الرئيس لسليمان» القاتل، بصفته «وريث أبيه هلال» في ما يعرف بالدفاع الوطني.

وتسربت بعض الأنباء من المنطقة، أن بعضا من آل الأسد يعكفون على «تقديم عروض مغرية» لأهل القتيل، على اعتبار أن الأخير «قتل ومات»، وأنه «بعد حيث حمّلته الأم رسالة إلى رئيس النظام السوري قائلة: «قل للرئيس بشار إن ابني فداء له ولسوريا»، بينما صرحت ابنته أن الرئيس وعدهم بمحاكمة عادلة.

وتأتي تصريحات الأم التي ركزت عليها وسائل الإعلام السورية، خصوصا منها ما يتعلق بأن موت ابنها «فداء للرئيس»، بعد زيارة وفود رسمية مختلفة إلى بيت القتيل، حيث عرف في هذا المجال أن كثيرا من الشخصيات التي قدمت التعازي، كانت تركز على فكرة «الفتنة ومحاربتها»، وأنه على الرغم «من المصيبة بمقتل الضابط بدم بارد» إلا أنه «يتوجب محاربة الفتنة» وعدم الانجرار «وراء أعداء الأمة»!

وكان القصد من تلك «العناوين» التي ركزت عليها بعض الشخصيات الرسمية، وشبه الرسمية، هو «تخليص» رئيس النظام من «الحرج البالغ» الذي وقع فيه جراء «انكشافه على بيئته الحاضنة»، حيث يقوم واحد من أفراد عائلته بتصفية ضابط، وعلنا، دون أن «يقلق» من المحاسبة، بسبب الدعم اللامحدود الذي «أولاه الرئيس لسليمان» القاتل، بصفته «وريث أبيه هلال» في ما يعرف بالدفاع الوطني.

وتسربت بعض الأنباء من المنطقة، أن بعضا من آل الأسد يعكفون على «تقديم عروض مغرية» لأهل القتيل، على اعتبار أن الأخير «قتل ومات»، وأنه «بعد رحمة الله عليه» يمكن أن يكون «الحي أبقى من الميت»، خصوصا أن بعض القريبين من آل الأسد يحاولون إقناع أهل القتيل بأن الجريمة تم «استغلالها» للنيل «من رئيس الدولة».

وتنقل الأنباء أن التركيز على «قضية المحاكمة» لا يقصد منه إلا «تمييع القضية برمتها»، لأن مجريات التقاضي الطويلة، وسماع الشهود، قد يتخلله «مؤثرات معينة وإغراءات»، خصوصا أن الشاهد هو أخ القتيل، وخصوصا قيام بعض المواقع، الآن، بترويج صور مزيفة للقاتل سليمان، ما يفتح طريقا أمام «عدم التأكد» من شكل القاتل!

بعض المصادر تؤكد أن الأمر سيتم حله، وعن طريق أسرة القتيل، أيضا، ذلك أن كل مداخلات «الضيوف الرسميين وشبه الرسميين ركّزت على ما سمّوه الفتنة»، بحيث يوضع أهل القتيل «أمام مسؤولية سياسية وتاريخية» ترغمهم على القول، وكما لمّحت الأم إن ابنها القتيل هو فداء للرئيس بشار وفداء لسوريا!

وترجح المصادر «حلحلة» المسألة، لا لأن القاتل فقط من آل الأسد، بل لأنه ابن هلال الأسد، رئيس الدفاع الوطني في اللاذقية، الأمر الذي يضيف عبئا على رئيس النظام، فوق عبء انتماء القاتل إلى عائلته، وهو أن القاتل المستقى قائدا للدفاع الوطني، يقتل ضباط الجيش بدم بارد ودون أدنى قلق من المساءلة القانونية.

الأمر الذي كشف ويكشف رئيس النظام «على بيئته الحاضنة» بأنه رئيس لـ«عائلته هو، ويعمل لخدمتها بشكل خاص»، وليس رئيسا لعموم السوريين، كما اتجهت تعليقات كثيرة في مضامينها الأخيرة.

إيران: نواب يطلبون اختبارات صاروخية لردع تهديد واشنطن

مجلس الشورى الإيراني طالب الجيش بالاستعداد للتهديدات الأمريكية

طهران – «وكالات»: طالب 240 نائبا إيرانيا بمجلس الشورى في رسالة إلى قائد الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، اللواء حسن فيروز آبادي، بإجراء اختبارات صاروخية لردع التهديدات الأميركية.

وقال النائب إسماعيل كوثري، عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، إن "الرسالة تضمنت مقدمة ونصا من 3 بنود لحماية برنامج إيران الصاروخي، وقد قدمت إلى هيئة الرئاسة، إلا أن رئيس المجلس منع قراءة الرسالة في الجلسة العلنية"، حسب وكالة "دفاع برس" التابعة للقوات المسلحة الإيرانية.

وعلى الرغم من توقيع الاتفاق النووي فما زالت الخلافات قائمة بين الولايات المتحدة وإيران حول استمرار العقوبات على تطوير برنامج إيران الصاروخي، حيث تمتلك طهران أكبر مخزون في المنطقة من الصواريخ الباليستية، ولها برنامج نشط لزيادة قدرات صواريخ كروز.

وأبقى الاتفاق النووي الحظر على واردات الأسلحة التقليدية والعقوبات على الصواريخ الإيرانية ذات الصلة، وفق خطة العمل الشاملة المشتركة التي تنص على أن تحافظ الأمم المتحدة على قيود بشأن الأسلحة التقليدية لمدة 5 سنوات، والعقوبات على الصواريخ لمدة 8 سنوات.

ويذكر أن مستشار المرشد الإيراني للشؤون الدولية وعضو مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني، علي أكبر ولايتي، أعلن في أواخر يوليو الماضي، أن "إيران ترفض قرار مجلس الأمن حول حظر أنشطة طهران بإجراء تجارب حول تقنيات الصواريخ الباليستية".

ويرفض قادة الحرس الثوري الإيراني، مثل المسؤولين السياسيين، قرار مجلس الأمن الذي يحظر إجراء تجارب على الصواريخ الباليستية، حيث أشار قائد الحرس الثوري، الجنرال محمد علي جعفري، عقب إصدار القرار في 20 يوليو الحالي، إلى أن "إيران لن تقبل القرار، لأن بعض البنود التي تنص عليها مسودة قرار مجلس الأمن، خاصة تلك المتعلقة بالقوة التسليحية الإيرانية تتجاوز الخطوط الحمر المهمة لطهران".

على صعيد متصل استؤنفت محاكمة مراسل صحيفة واشنطن بوست جيسون رضايان آمس الاثنين في طهران في جلسة قد تكون الأخيرة قبل النطق بالحكم بحقه بتهمة التجسس.

ورضايان (39 عاما) الذي يحمل الجنسيتين الإيرانية والأميركية موقوف في أحد السجون في العاصمة الإيرانية منذ أكثر من عام، فيما تجري محاكمته في جلسات مغلقة، وصفتها عائلته وصحيفة واشنطن بوست بأنها مهزلة.

ونقلت وكالة إيرنا الرسمية للأنباء أن الجلسة الأخيرة في محاكمة رضايان جارية، من دون إضافة تفاصيل حول حضوره.

وقالت محاميته إنها أبلغت بأن جلسة الاثنين، الرابعة في القضية، ستكون الأخيرة، لكنها لم تكن واثقة من ذلك بالكامل.

وفي المقابل شكك رئيس الدائرة القضائية في طهران غلام حسين إسماعيلي الأحد في موعد انتهاء المحاكمة، وقال "المحكمة تقرر أي جلسة ستكون الأخيرة"، مضيفا أنه "حتى ذلك الحين لا يستطيع أي أحد أن يتنبأ بذلك".

وبدأت محاكمة رضايان في مايو بتهمة "التجسس" و"جمع معلومات سرية"، و"التعاون مع حكومات معادية"، و"نشر دعاية ضد الجمهورية الإسلامية".

وتنظر في قضيته محكمة ثورية، التي تعنى بالعادة بقضايا سياسية أو مرتبطة بالأمن القومي.

واعتقل رضايان مع زوجته يغانه صالحي الصحافية أيضا في منزلهما في طهران في 22 يوليو العام 2014، وأوقفت أيضا معهما مصورة صحافية.

وأطلق سراح صالحي والصحافية بكفالة بعد شهرين ونصف على توقيفهما.

ولم تعمل صالحي منذ ذلك الوقت وهي ممنوعة من الحديث عن القضية.

وانتقد رئيس التحرير التنفيذي في صحيفة «واشنطن بوست» مارتن بارون السبت المحاكمة وظروف اعتقال رضايان، وقال إن «إيران تصرفت بشكل لا يعقل طوال هذه القضية الزائفة»، مضيفا «أنها اعتقلت رجلا بريئا لأكثر من عام وعرضته لسوء معاملة جسدية وإساءة نفسية».

ووصف بارون الجلسات غير العلنية لمحاكمة رضايان بأنها «مهزلة».

على صعيد توجه مهدي هاشمي، نجل الرئيس الإيراني السابق أكبر هاشمي رفسنجاني، إلى سجن ايوين في طهران لإمضاء عقوبة بالسجن عشر سنوات صدرت بحقه بعد إدانته بارتكاب جرائم اقتصادية والتعرض للأمن القومي.

وصرح هاشمي أمام السجن «لا اعتبر هذه العقوبة عادلة ولا شرعية، وأرى أنها مدفوعة سياسيا»، وأضاف «سابقى دوما في خدمة الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية» قبل أن يطلب بث تسجيل محاكمته عبر التلفزيون.

وكانت محكمة استئناف طهران أكدت إدانته بتهمتي وعقوبتهما السجن عشر سنوات، وهما «الاحتيال، اختلاس الأموال والتزوير»، وأخرى بقضايا مرتبطة «بالأمن القومي» وعقوبتها السجن خمس سنوات.

لكن القانون ينص على تطبيق العقوبة الأكبر، بالتالي السجن عشر سنوات.

وورد اسم مهدي هاشمي منتصف سنوات الألفين في قضايا تعلقت بمجموعة ستاتويل النرويجية العامة، وتوتال الفرنسية، اللتين يشتبه في دفعهما رشى من أجل تسهيل وصولهما إلى احتياطي المحروقات الإيرانية. وكان هاشمي آنذاك مسؤولا كبيرا في قطاع النفط.

وهذه الإدانة هي الأقسى التي ينالها أحد أفراد عائلة رفسنجاني الذي تولى الرئاسة من 1989 إلى 1997 وبات يعتبر من المعتدلين ومقربا من المعسكر الإصلاحي.

في 2009، اصبح أحد مؤسسي النظام العدو اللدود للمحافظين بعد أن عبر علنا عن شكوك جزء من الإيرانيين في صحة إعادة انتخاب الرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد، ثم انتقاده القمع الذي تلا ذلك.

استئناف محاكمة مراسل واشنطن بوست في طهران

أحد أبناء الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني إلى السجن

هجومان في اسطنبول ضد القنصلية الأمريكية ومركز للشرطة

انتشار للقوات الخاصة التركية في اسطنبول

انقرة – «وكالات»: شهدت مدينة اسطنبول التركية أمس الاثنين هجومين احدهما استهدف القنصلية الاميركية والثاني مركزا للشرطة، في وقت تتصاعد التوترات اثر القصف الجوي التركي لمواقع حزب العمال الكردستاني.

واستهدف هجوم بسيارة مفخخة يشتبه بانه انتحاري مركزا للشرطة في منطقة سلطان بيلي في الجهة الاسيوية من اسطنبول بعد منتصف ليل الاحد، ما اسفر عن اصابة عشرة اشخاص، بينهم ثلاثة شرطيين، وفق ما نقلت وكالة انباء الاناضول.

وجرت صدامات اثر الهجوم استمرت طوال الليل بين قوات الامن ومسلحين اطلقوا النار على مركز الشرطة.

وصباح امس، قتلت الشرطة مسلحين اثنين، لم يحدد انتماؤهما، خلال تلك الاشتباكات.

ونقلت محطة «ان تي في» ان شرطيا ايضا قتل في الاشتباكات، الا ان ذلك لم يؤكد رسميا.

وبالتوازي مع ذلك، فتح مسلحان صباح الاثنين النار على القنصلية الاميركية في حي ايستينيه الهادئ في ضواحي اسطنبول، وفق ما نقل التلفزيون التركي.

وشنت القوات الامنية الاثنين عملية لملاحقة المسلحين. ونقلت وسائل الاعلام التركية في وقت لاحق ان الشرطة اوقفت احدهما وهي امرأة.

ولم تحدد السلطات او وسائل الاعلام الجهة المسؤولة عن الهجومين، الا انهما وقعا في وقت تتصاعد فيه التوترات في تركيا بعد الحملة الجوية التي اطلقتها انقرة ضد متمردي حزب العمال الكردستاني في تركيا وشمال العراق.

وتبنى حزب العمال الكردستاني مقتل اكثر من 20 شرطيا ورجل امن في تركيا خلال الاسبوعين الماضيين ردا على الحملة الجوية ضده.

..ومجموعة متطرفة تتبنى الهجوم

انقرة – «وكالات»: اعلنت مجموعة يسارية متطرفة مسؤوليتها الاثنين عن الهجوم الذي استهدف القنصلية الاميركية في اسطنبول، وذلك بعيد اتهام مسؤول تركي هذه المجموعة بالهجوم.

وقال المسؤول الذي لم يشأ كشف هويته ان الهجوم على القنصلية مرتبط بحزب جبهة التحرر الشعبي الثوري، وهي مجموعة متطرفة تبنت في العام 2013 هجوما انتحاريا على السفارة الاميركية في انقرة ادى الى مقتل عنصر امني تركي.

وتبنت المجموعة في بيان نشرته على موقعها على الانترنت الهجوم متوعدة "باستمرار الكفاح حتى رحيل الامبريالية وعملائها من بلادنا وتحرير كل شبر من اراضينا من القواعد الاميركية".

كذلك، حمل المسؤول حزب العمال الكردستاني مسؤولية الهجوم الانتحاري الذي استهدف ليلا مركز شرطة في حي سلطان بيلي على الضفة الاسيوية للبوسفور في اسطنبول، واصيب عشرة اشخاص بجروح من بينهم ثلاثة شرطيين، بحسب بيان لمكتب المحافظ.